



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الاحصاءات الاقتصادية القومية
الانفاق في قطاع الادارة الحكومية
عام ٢٠٠١/٢٠٠٢

مرجع رقم ٧٦ - ٢٣٧١٣ / ٢٠٠٢



يناير ٢٠٠٢

تقديم

يقوم قطاع الحكومة بدور متزايد الاممية في العصر الحديث وبعد أن كان يقتصر دور الحكومات في الماضي على شئون العدالة والأمن الداخلي والدفاع الخارجي ، أصبحت تقوم الان باعمال متعددة الجوانب والأغراض في تقديم خدمات متزايدة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية الثقافية والترفيهية ... الخ .

كما تقوم بدور هام في مجال التأمينات الاجتماعية واعاده توزيع الدخل القومى بين المواطنين مستخدمه في ذلك مختلف أنواع السياسات المالية ، كوضع حد ادنى للأجور وحد أقصى للدخل . ونظرا لأهمية الدور الذى تؤديه الحكومة في مختلف الدول فقد عنيت المنظمات والهيئات المحلية والدولية بعرض وتحليل ايرادات ومصروفات الوحدات الحكومية .

وابرازا للدور الذى يمارسه قطاع الحكومة في جمهورية مصر العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فقد حرص الجهاز على اصدار نشرة (التصنيف الاقتصادي والوظيفي لنشاط قطاع الادارة الحكومية) اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٣/٦٤ .

واعتبارا من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ تم تطوير النشرة بحيث تكون اكثر دلالة على الانفاق الحكومى مع تعديل مسمى النشرة الى (الانفاق فى قطاع الادارة الحكومية) .

ويسر الجهاز أن يواصل دراساته بهذا الصدد بإصدار هذه النشرة عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ آملأ أن تكون عونا للباحثين والمهتمين بالشئون المالية والاقتصادية ورجيا أن يتلقى مقتراحاتهم حتى يمكن تطوير النشرة وفقا لاحتياجاتهم الفعلية .

والله ولی التوفيق . . .

اهاب مصطفى علوى
رئيس الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء

ملخص بيانات النشرة

تصدر نشره الإنفاق فى قطاع الإداره الحكومية لكافه قطاعات الدولة عن
عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

حيث يتم العرض التفصيلي للجهاز الادارى والمحلى .

— الإنفاق العام للدولة ١٢٦٨٥٢,٨ مليون جنية .

— الإيراد العام للدولة ١١٧٢٧٢,٨ مليون جنية .

ونتج عن هذا عجز في الميزانية العامة للدولة ٩٥٨٠ مليون جنية .

الجهاز الادارى :

الباب الأول :

— بلغت قيمة الأجور ٩٦٧٣,٨ مليون جنية بنسبة قدرها ٧,٦٪ من الإنفاق العام
للدولة .

— كما بلغت الأقسام العامة ٣٣٠,٨,٢ مليون جنية .

الباب الثاني :

— بلغت قيمة المستلزمات السلعية والخدمية والتحويلات الجارية ١٧٥٦٥,٤ مليون جنية
بنسبة قدرها ١٣,٨٪ من الإنفاق العام للدولة .

— كما بلغت الأقسام العامة ٤٤٢٥٠ مليون جنية

الباب الثالث :

— بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت ٧٩٧٨ مليون جنية بنسبة قدرها ٦,٣٪ من
الإنفاق العام للدولة .

الباب الرابع :

— بلغت قيمة التحويلات الرأسمالية ٢٩٩,٥ مليون جنية بنسبة ٢,٠٪ من الإنفاق
العام للدوله .

— كما بلغت الأقسام العامة ١٢٦٥٣,٣ مليون جنية

الاداره المحليه :

الباب الأول :

— بلغت قيمة الأجور ١٤٧١١,٥ مليون جنية بنسبة قدرها ١١,٦٪ من الإنفاق
العام للدولة .

الباب الثاني :

— بلغت قيمة المستلزمات السلعية والخدمية والتحويلات الجارية ١٨٧٥,٦ مليون جنيه بنسبة قدرها ١,٥ % من الإنفاق العام للدولة .

الباب الثالث :

— بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت ٧٦٣ مليون جنيه بنسبة قدرها ٠,٦ % من الإنفاق العام للدولة .

الباب الرابع :

— بلغت قيمة التحويلات الرأسمالية ٦٤,٦ مليون جنيه بنسبة قدرها ٠,١ % من الإنفاق العام للدولة .

المؤسسات الخدمية :

الباب الأول :

— بلغت قيمة الاجور ٤١٧٦ مليون جنيه بنسبة قدرها ٢,٣ % من الإنفاق العام للدولة .

الباب الثاني :

— بلغت قيمة المستلزمات السلعية والخدمية والتحويلات الجارية ٢٤٧٥,١ مليون جنيه بنسبة قدرها ٢ % من الإنفاق العام للدولة .

الباب الثالث :

— بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت ٦٥٢٦,١ مليون جنيه بنسبة قدرها ٥,١ % من الإنفاق العام للدولة .

الباب الرابع :

— بلغت قيمة التحويلات الرأسمالية ٤٢٢,٧ مليون جنيه بنسبة قدرها ٠,٣ % من الإنفاق العام للدولة .

الفهرس

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
١	مقدمة	
١٩	التعريف والمفاهيم المستخدمة الرسوم البيانية وجدولها	
<u>الباب الأول : الموارزه العامه للدولة</u>		
٢٧	اجمالى الانفاق والاييراد العام للدولة	١
٢٨	الموازنہ الجاریہ	٢
٢٩	الايرادات الجاریہ والرأسمالیہ	٣
٣٠	اجمالى موازنۃ الادارہ المحليہ	٤
<u>الباب الثاني : تصنیف الانفاق الحكومي حسب النشاط الاقتصادي</u>		
٣٣	الاجور والمرتبات وما في حكمها	٥
٣٤	المستلزمات السلعیہ	٦
٣٥	المستلزمات الخدمیہ والتحویلات الجاریہ	٧
٣٦	الانفاق الرأسمالی	٨
<u>الباب الثالث : تصنیف الانفاق الحكومي اقتصادیاً ووظیفیاً</u>		
٣٩	الاجور والمرتبات وما في حكمها	٩
٤٠	المستلزمات السلعیہ	١٠
٤١	المستلزمات الخدمیہ والتحویلات الجاریہ	١١
٤٢	الانفاق الرأسمالی	١٢
<u>الباب الرابع : المؤشرات</u>		
٤٥	حسب النشاط الاقتصادي	١٣
٤٦	حسب الانفاق	١٤

مقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدوله هي الاطار الذى يوضح الاسس والمبادئ التى تعد فى ضوئها الخطة السنوية لقطاع الخدمات الحكومية .

ووفق هذه النظرة التخطيطية فان القضية الجوهرية فى اعداد الميزانية هي تحديد اولويات الاتفاق التى تعالج المشكلات التى تواجه الاقتصاد القومى وتحتاج علاجا جذريا على المدى الطويل وتمثل فى المشاكل المترتبة على تضخم وازدياد عدد السكان من ناحية وضيق الموارد الاقتصادية بالمقارنة بهذه المشاكل من ناحية اخرى .

كما تهدف ايضا الى تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وذلك عن طريق بعض الاجراءات السريعة التى قد تؤثر في الوقت نفسه على موقف تعاملنا مع العالم الخارجى حيث اتنا مازلنا في دور النمو وفي حاجة الى العالم الخارجي .

ويلاحظ اختلاف دور المتابعة الذى يقوم به الجهاز الاحصائى عن المتابعة المالية التي تقوم بها كل من وزارة المالية والجهاز المركب للمحاسبات حيث تستهدف المعالجة الاحصائية بالدرجة الاولى التحليل الاقتصادي للبيانات المالية وبلورتها في صورة اقتصادية واجتماعية تبين مدى تحقيق الأغراض المستهدفة لكل قطاع ودوره في الخطة العامة .